

فهم الحديث بالمعنى المحتملة عند الخطابي (ت: ٣٨٨ هـ) في شرحه معالم السنن  
(دراسة وصفية)

م. د. أحمد حيدر علي العبادي

وزارة التربية / مديرية تربية بغداد الرصافة الأولى

[ahmed.ali2101p@ircoedu.uobaghdad.edu.iq](mailto:ahmed.ali2101p@ircoedu.uobaghdad.edu.iq)

الملخص

إن الشرح بالمعنى المحتمل ليس مجرد ظاهرة لغوية، أو وسيلة تفسيرية بل هو منهج أصيل في منظومة البناء الشرحي للحديث الشريف وقد جاءت هذه الورقة البحثية من أجل تسلیط الضوء على توظیف الخطابي للمعنى المحتملة في فهم الأحادیث في ضوء كتابه معالم السنن الذي شرح فيه سنن أبي داود، وقد جاء على شكل مقدمة وأربعة مطالب فالمطلب الأول: مفهوم المعانی المحتملة، وعلاقتها بتوسيع معانی الحديث، أما المطلب الثاني التعريف بالخطابي، وشرحه معالم السنن، أما المطلب الثالث: أنواع الاحتمالات الشرحية عند الخطابي في شرحه معالم السنن، أما المطلب الرابع: نماذج تطبيقية لشرح الخطابي بالاحتمالات في شرحه معالم السنن، وقد خلصت إلى أنَّ المحتملات عند الخطابي قد تتنوع بين سندية ومتنية ولغوية وقرآنية، وتبيّن اعتماد الخطابي على مراجعات من مختلف المشارب في اثبات المحتملات، واتضح أيضًا إذ شرع بعض الاحيان في مناقشة المحتملات ونقدها وترجح بعضها على بعض بصورة غير مطردة. الكلمات المفتاحية: (فهم، الحديث، المعانی، المحتملة، الخطابي).

**Understanding the Hadith with Possible Meanings according to Al-Khattabi (d. 388 AH) in his explanation of Ma'alim al-Sunan  
(Descriptive study)**

**M.D Ahmed Haider Ali Al-Abadi**

**Ministry of Education / Baghdad Al-Rusafa First Directorate of  
Education**

[ahmed.ali2101p@ircoedu.uobaghdad.edu.iq](mailto:ahmed.ali2101p@ircoedu.uobaghdad.edu.iq)

**Abstract**

Explanation in the possible sense is not just a linguistic phenomenon, or an interpretive means, but rather an original approach in the system of explanatory construction of the Noble Hadith. This research paper came in order to shed light on Al-Khattabi's use of possible meanings in understanding hadiths in light of his book

Ma'alm al-Sunan, in which he explained the Sunnah of Abu Dawud. It came in the form of an introduction and four demands. The first demand: the concept of possible meanings, and their relationship to expanding the meanings of the hadith. The second requirement: defining Al-Khattabi and his explanation of the features of the Sunnah. The third requirement: types of explanatory possibilities according to Al-Khattabi in his explanation of the features of the Sunnah. As for the fourth requirement: applied models for Al-Khattabi's explanation of the possibilities in his explanation of the features of the Sunnah. I concluded that the possibilities according to Al-Khattabi varied between Sindhi, textual, linguistic, and Qur'anic, and it became clear that Al-Khattabi relied on references from different walks of life in proving the possibilities, and it also became clear that he sometimes began discussing the possibilities, criticizing them, and preferring one over the other in an inconsistent manner.

Keywords: (understanding, hadith, meanings, potential, rhetorical)

## المقدمة

فإن فهم الحديث من أهم العلوم وأعلاها منزلةً بعد فهم كتاب الله ﷺ، ولقد عُني الشرح بفهم الحديث، وبيانه عناية خاصة منذ القرون الأولى وقد استعانوا بأسس ومباني وأصول متعددة من أجل الخروج ببناء شرحي متوازن ومتكملاً، وقد شكل الخطابي ركيزة أساسية في التطور الشرحي للحديث بالرغم من إيجازه إذ هذا الشرح حذوه من حيث التأليف والتصنيف وعد شرحه لسنن أبي داود مرجعاً لا غنى عنه، وقد جاءت هذه الورقة البحثية من أجل تسلیط الضوء على أحد الظواهر الشرحية عند الخطابي ألا وهي فهم الحديث بناءً على المعاني المحتملة.

**أهمية البحث:** إن أهمية موضوع البحث تكمن فيما يلي: الفهم الصحيح للمصدر التشريعي الثاني بعد القرآن ألا وهو الحديث النبوي الشريف. وإن اختيار دراسة الاحتمالات عند الخطابي كونه من أوائل الشرح الذي صنفوا الشروح الحديثية، إذ أصبح مصدراً رئيساً لكل من جاء بعده من الشرح.

**الدراسات السابقة:** بعد البحث والاطلاع لم أقف على دراسة عنيت بفهم الحديث بالمعاني المحتملة في الشروح الحديثية بصورة عامة، وفي شرح الخطابي بصورة خاصة.

**مشكلة البحث:** إذ يمكن صياغة الأشكال بواسطة السؤال الآتي: ما مفهوم الشرح الاحتمالي للمنت الحديثي، وكيف كانت طريقة الإمام الخطابي في إيراد الاحتمالات عند شرحه لسنن أبي داود؟ وما أثر ذلك في توسيع معنى الحديث؟

**اجراءات البحث:** اقتضت الدراسة تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاث مطالب على النحو

التالي:

المقدمة وفيها، مشكلة البحث، وأهميته، والدراسات السابقة، والمنهج العام للبحث:

**المطلب الأول:** مفهوم المعاني المحتملة، وعلاقتها بتوسيع معاني الحديث

**المطلب الثاني:** التعريف بالخطابي، وشرحه معالم السنن

**المطلب الثالث:** أنواع الاحتمالات الشرحية عند الخطابي في شرحه معالم السنن:

**المطلب الرابع:** نماذج تطبيقية لشرح الخطابي بالاحتمالات في شرحه معالم السنن:

**المطلب الأول:** مفهوم المعاني المحتملة، وعلاقتها بتوسيع معاني الحديث

أولاً : المعاني المحتملة : المحتمل لغةً من الفعل حمل فتقول: "حملَ يَحْمِلُ حَمْلًا

وَحُمْلَانًا" (الفراهيدي، ١٩٨٨، ج ٣، ص ٢٤٠)، وقال الطالقاني: "الحمل: الخروف. وبُرج في السماء.

ومن الحمل: حملَ يَحْمِلُ حَمْلًا وَحُمْلَانًا. والحملان: أجرُ ما يُحملُ، وهو أيضاً ما يُحملُ عليه من

الدواي في الهبة. وحملته أمري فما حمل. وحملت فلاناً وتحمّلته به عليه: في الشفاعة. وتحمّل

في المشي: تكفلته على مشقةٍ وإعياءٍ، وتحمّلته عليه: كلفته ما لا يُطيق" (أبو القاسم

الطالقاني، ١٩٧٦، ج ١، ص ١٢٢). واحتمل الكلام معناه: "إذا ساغ فيه التأويل" (نشوان الحميري،

١٩٩٩، ج ٣، ص ١٥٨٩) فالحمل نوعان: حسي، ومعنى والحسي اما يكون في البطن أو على

الظهر.

أما في الاصطلاح: عرّفه الجرجاني بقوله: "ما لا يكون تصور طرفيه كافياً، بل يتعدد

الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني" (الجرجاني، ١٩٨٣، ج ١، ص ١٢).

أما في اصطلاح الفقهاء : "الاحتمال: وهذا اللفظ يعني استخراج حكم جديد غير الحكم

السابق لنفس المسألة، وذلك لدليل مرجوح أو فساد لدليل الحكم السابق" (مريم

الظفيري، ٢٠٠٢، ج ١، ص ٣٥١).

ثانياً: التوسيع بالمعنى: عَرَفَ السامرائي التوسيع بقوله: "قد يُؤْتَى بِالْعِبَارَةِ مُحْتَمَلَةً لِأَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى، وَقَدْ يُؤْتَى بِهَا لِتَجْمَعِ أَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى وَهَذِهِ الْمَعْنَى كُلُّهَا مَرَادَةٌ مُطَلَّبَةٌ، فَبَدِيلٌ أَنْ يَطِيلَ فِي الْكَلَامِ لِيَجْمِعَ مَعْنَيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ يَأْتِي بِعِبَارَةٍ وَاحِدَةٍ تَجْمِعُهَا كُلُّهَا فَيُوجَزُ فِي التَّعْبِيرِ وَيُوَسَّعُ فِي الْمَعْنَى" (فاضل السامرائي، ٢٠١٧، ج ١، ص ١٨٩)، وَعُرِفَ أَيْضًا: "هُوَ غَايَةُ الْمُتَكَلِّمِ فِي إِيْرَادِ لِفَظِ الْمَعْنَى" (شَاكِرٌ، ٢٠٠٩، ج ١، ص ١٣) وَعُرِفَ التوسيع بالمعنى أَيْضًا بِأَنَّهُ: "قَدْرَةُ الْفَظِ الْوَاحِدِ، أَوْ عِبَارَةٍ مُحْتَمَلَةٍ لِأَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ يَقْصُدُ إِظْهَارَهَا مُجَمَّعَةً لِلْمُخَاطِبِ" (د. طه، ٢٠٠٨، ج ١، ص ١٤).

ثالثاً: فهم الحديث بالمعنى المحتملة واثرها في توسيع المعنى:

أَنَّ هُنَاكَ عَلَاقَةٌ تَدَاخُلِيَّةٌ بَيْنَ الْإِحْتِمَالَاتِ التَّوْسِعِ فِي الْمَعْنَى إِذْ يَعُدُ التَّوْسِعُ بِالْمَعْنَى ثَمَرَةً مِنْ ثَمَرَاتِ اِعْمَالِ الْمُحْتَمَلَاتِ سُوءً فِي تَفْسِيرِ الْقَرْنِ الْكَرِيمِ، أَوِ الْحَدِيثِ الْشَّرِيفِ.

المطلب الثاني: التعريف بالخطابي، وشرحه معلم السنن:

أ. أولاً: التعريف بـ(الخطابي):

ب. اسمه: هو: "أَبُو سَلِيمَانَ الْخَطَّابِيِّ الْمُصْنَفُ اَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْخَطَّابِ الْفَقِيْهِ الْأَدِيبِ الْبُشْتِيِّ" ويقال أن اسمه حَمْدٌ (أَبْنُ الْقَيْسَرَانِيِّ، ١٨٦٥، ج ١، ص ٤٩) وـ(الخطابي): "بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ: نَسْبَةٌ إِلَى جَدِّهِ الْخَطَّابِ" (الفنوجي، ٢٠٠٧، ج ١، ص ٣٠).

علمه: "كَانَ مِنْ أُوْعَيْهِ الْعِلْمَ، قَدْ أَخْذَ الْلِّغَةَ عَنْ أَبِيهِ عُمَرَ الرَّازَادِ بِبَغْدَادِ، وَالْفِقْهَ عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ هُرِيْرَةَ، وَالْفَقْهَ عَلَيْهِ شِعْرٌ جَيْدٌ" (الصالحي، ١٩٩٦، ج ٣، ص ٢١٥). أما سماعه فقد سمع كل من: "أَبَا سَعِيدَ بْنَ الْأَعْرَابِيِّ بِمَكَّةَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ مُحَمَّدَ الصَّفَارَ وَطَبِقَتْهُ بِبَغْدَادِ، وَأَبَا بَكْرَ بْنَ دَاسَةَ بِالْبَصَرَةِ، وَأَبَا الْعَبَّاسِ الْأَصْمَ وَطَبِقَتْهُ بِنِيْسَابُورِ؛ رُوِيَ عَنْهُ الْحَاكمُ وَأَبُو حَامِدِ الْأَسْفَرِيِّيِّ وَأَبُو نَصْرِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَلْخِيِّ الْغَزَنْوِيِّ وَأَبُو مُسَعُودِ الْحَسِينِ بْنِ مُحَمَّدِ الْكَرَابِيِّيِّ وَأَبُو عَمْرُو مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزْجَاهِيِّ وَأَبُو ذَرِّ عَبْدِ بْنِ أَحْمَدَ الْهَرَوِيِّ وَأَبُو عَبِيدَ الْهَرَوِيِّ الْلَّغَوِيِّ وَأَبُو الْحَسِينِ عَبْدِ الْغَافِرِ الْفَارَسِيِّ وَخَلَقَ سَوَاهِمَ" (الذهبي، ١٩٩٨، ج ٣، ص ١٥٠).

ت. مصنفاته: ومن تصانيفه: (معالم السنن في شرح كتاب السنن لأبي داود)، و(غريب الحديث)، و(شرح صحيح البخاري)، و(تفسير أسماء الله الحسنى) وغيرها من التصانيف (أبن الساعي، ٢٠٠٩، ج١، ص٢٨٦).

ث. وفاته: توفي الخطابي في مدينة (بست) في (رباط على شاطئ هند مند) يوم السبت ٦ من شهر ربيع الآخر سنة (٤٨٦هـ) (الحموي، ١٩٩٣، ج٢، ص٤٨٦).

### ثانياً التعريف بشرح لسنن أبي داود ومنهجه العام:

وهو من أقدم شروح سنن أبي داود، وقد اعتمد في شرحه رواية ابن داسه للسنن وقد جعل له عنوان "معالم السنن" (حاجي خليفة، ١٩٩٠، ج٢، ص١٧٢٦)، نحى فيه الخطابي طريق الإيجاز فاقتصر على شرح ما يستغلق من الألفاظ، والإشارة لبعض المسائل الفقهية والآراء، وقد سكت عن كثير من الأحاديث أثناء الشرح، وربما ذلك راجع لسهولة ألفاظ الأحاديث، وعدم وجود ما يشكل فيها، أو تناول ما فيه في الأحاديث التي قبله. وبالجملة فقد اختص الخطابي في شرحه بجزالة الأسلوب ودقة الاستبساط واستخراج الدلالات، وقد أولى الغريب وما استغلق من الألفاظ عناية كبيرة. (ابن رسن، ٢٠١٦، ج١، ص٢١٠)

لقد سلك الخطابي المنهج الموضعي في ثانياً شرحه لسنن أبي داود، والمراد بالشرح (الموضعي)، فهو الشرح الذي يعتمد الشارح فيه لشرح موضع معينة من الحديث، إذ يذكر اللفظ سواء سند الحديث، أو متنه، ويصدرها بكلمة (قوله) ثم يقوم الشارح بشرح رجال السنن، وألفاظ الحديث، أو يكتفي بشرح المتنون، وإن تعدد موضوعها من دون مراعاة ما يسمى بالوحدة الموضوعية للأحاديث (أبن سيد الناس، ١٩٨٩، ج١، ص٩١)، ويمكن تسلیط الضوء على معلم (المنهج الوضعي) الذي سلكه الخطابي في ثانياً شرحه على النحو التالي:

بالنسبة لشرح عنوان الباب: إنَّ الخطابي لم يتعرض في شرحه لسنن أبي داود لبيان الأبواب، إذ يشرع الخطابي بشرح السنن بعدة صور:

أما من ناحية السنن فلم يسير على نمط واحد فأحياناً يكتفي الخطابي بالحكم على السنن فقط من دون أن يبين السبب كما في شرحه لحديث أبي داود الذي رواه بسنده عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله (ص) قال: {إِذَا قُضِيَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ وَقَدْ فَأْتَهُ ثُقُولٌ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَقَدْ تَمَتْ صَلَاتُهُ وَمَنْ

كان خلفه من أتم الصلاة} (ابو داود، ٢٠٠٩، ٦١٨)، إذ حكم الحديث بلا بيان علة حكمه حيث قال "قلت هذا الحديث ضعيف" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ١، ص ١٧٥). وفي أحيان أخرى يذكر الخطابي حكم السند مع بيان سبب حكمه كما في شرحه لحديث أبي داود بسنته عن إبراهيم التيمي عن عائشة أن النبي (ص) {قبلها ولم يتوضأ} (ابو داود، ٢٠٠٩، ١٧٨). إذ حكم الخطابي على الحديث بأنه منقطع ثم علل ذلك بقوله: "هو منقطع لأن التيمي لم يسمع من عائشة" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ١، ص ٦٤). خلاصة القول لا يكاد الخطابي أن يخرج عن هذه الأنماط في شرحه للأسانيد في شرحه لسنن أبي داود.

ينتقل إلى شرح المتن: أما أن يذكر الخطابي ما جاء في الحديث من فقه كما في شرحه لحديث أبي داود بسنته عن أبي قتادة أن رسول الله (ص) قال: {{إذا جاء أحدكم المسجد فليصل سجدين قبل أن يجلس}} (ابو داود، ٢٠٠٩، ٤٦٧). إذ اكتفى الخطابي بذكره فقه الحديث بقوله: "قلت: فيه من الفقه أنه إذا دخل المسجد كان عليه أن يصلّي ركعتين تحية المسجد قبل أن يجلس وسواء كان ذلك في جمعة أو غيرها كان الإمام على المنبر أو لم يكن لأن النبي (ص) عم ولم يخص" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ١، ص ١٤٣).

أو يتعرض الخطابي لبيان ما يحتاج إلى البيان من الفاظ المتن كما في شرحه لما رواه أبو داود بسنته عن سماك سمع جابر بن سمرة قال: {{صلى النبي (ص) على ابن الدجاج ونحن شهود ثم أتي بفرس فعقل حتى ركبه فجعل يتوقص به ونحن نسعي حوله}} (ابو داود، ٢٠٠٩، ٣١٧٨)، إذ اكتفى الخطابي ببيان معنى لفظه (يتوقص) الواردة في المتن بقوله: "التوقص أن ترفع يديها وتثبت به وثبا متقاربا واصل الوقص الكسر" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ١، ص ٣٠٧).

أما عنایته بالمحتملات كان له السبق في ذكر المحتملات في شرحه إذ يقول بهذا الصدد: "إذا احتمل الحديث وجهاً من التأويل يوافق قول الأمة فهو أولى من قول يكون فيه مفارقتهم والخروج من مذاهبهم" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ١، ص ٥١) وقال أيضاً: "فلا يترك الأصل المتيقن وجوبه بالحديث المحتمل" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ١، ص ٥٧).

### المطلب الثالث: أنواع الاحتمالات عند الخطابي في شرحه معلم السنن:

لقد تنوّعت الاحتمالات عند الخطابي بشكل كبير في ثنايا شرحه لسنن أبي داود، وجاء هذا المطلب من أجل الوقوف على أبرز أنواع الماحتمالات التي ساقها الخطابي في شرحه على النحو التالي:

أولاً: احتمالات لغوية: من المعلوم أن اللغة تحمل في طياتها إمكانية الاحتمال إذ أشار ابن فارس إلى ذلك بقوله: "نرى علماء اللغة يختلفون في كثير مما قالته العرب، فلا يكاد واحد منهم يُخْبِرُ عن حقيقة مَا خولف فيه، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان" (أبن فارس، ١٩٩٧، ج ١، ص ٣٦)، وإن الاحتمالات اللغوية هي تعدد الوجوه لمسألة لغوية سواء في المجال الصوتي، أو البنائي، أو التركيبي (العميدي). ٢٠١١، ج ١، ص ٣)، لقد شكلت الاحتمالات اللغوية حيزاً، واضح للعيان عند الخطابي في شرحه لسنن أبي داود ومن أمثله ذلك : عند بيانه لمعنى لفظة (الطبطية) في سنن أبي داود (أبو داود، ٢٠٠٩، ٢١٠٣) ذكر الخطابي أنَّ اللفظ من حيث اللغة يحمل وجهين: أحدهما أن يكون أرادت بها حكاية وقع الأقدام أي يقولون بأرجلهم على الأرض طب طب، والوجه الآخر أن يكون كناية عن الدرة يريد صوتها إذا خفقت" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ٣، ص ٢٠٧)، وذكر الخطابي المعنيين المحتملين في غريبه أيضاً (الخطابي، ١٩٨٢، ج ١، ص ٢٧٣)، ووافقه ابن رسلان في شرحه لسنن أبي داود (شهاب الدين الرملي، ٢٠١٦، ج ٩، ص ٣٨٣).

ومن المثله أيضاً في شرحه لما جاء في سنن أبي داود عن أبي بكرة: {إن النبي (ص) خطب في حجته فقال إن الزمان قد استدار كهيئة يوم خلق الله السموات والأرض السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم ثلاثة متوليات ذو القعده وذو الحجه والمحرم ورجب مصر الذي بين جمادى وشعبان} (ابو داود، ٢٠٠٩، ١٩٤٧).

إذ ذكر الخطابي في بيانه لقوله {الذى بين جمادى وشعبان} احتمالين لغوبين: الأول: يحتمل أن يكون ذكره على معنى توكيده (الخطابي، ١٩٣٢، ج٢، ص٢٠٧)، أما الثاني: يحتمل أن يكون ذكر على معنى التتبّيه (الخطابي، ١٩٣٢، ج٢، ص٢٠٧)

فقد ذكر الخطابي هنا محتملين للزيادة أما للتأكيد، أو التبيه وفي الحقيقة يمكن حمل ذلك على كلا المعنيين وهذا وارد ومستعمل لدى العرب، ومكرر في القرآن الكريم.

ثانياً : احتمالات فقهية: أي تردد أحاديث الأحكام بين معنين محتملين، أو أكثر، لقد غلب هذا النوع من المحتملات التفسيرية على سائر الأنواع الأخرى للمحتملات في شرح الخطابي لسنن أبي داود، وذلك لطبيعة الكتاب المشرح، المقسم بحسب الأبواب الفقهية، والأمثلة على ذلك لا تكاد تحصى منها : كما في شرحه لما رواه أبو داود بسنته عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بريدة: {{أن امرأة أتت رسول الله<sup>ﷺ</sup> فقالت: كنت تصدقت على أمي بوليدة وأنها ماتت وتركت تلك الوليدة، قال قد وجب أجرك ورجعت إليك في الميراث. قالت وأنها ماتت وعليها صوم شهر أفيجزي أو يقضى عنها أن أصوم عنها، قال: نعم}} (ابو داود، ٢٠٠٩، ٢٨٧٧).

ثم بين الخطابي أن المقصود من قوله (أصوم عنها) في محتملين: المحتمل الأول: "يتحتمل أن يكون أرادت الكفارة عنها فيحل محل الصوم"(الخطابي، ١٩٣٢، ج٤، ص٨٨).

المحتمل الثاني: "ويتحتمل أن يكون أرادت الصيام المعروف"(الخطابي، ١٩٣٢، ج٤، ص٨٨) فالمسألة خلافية بين الفقهاء منهم من يرى بعدم جواز الصيام عن الميت، ومنهم من أجاز ذلك وقد فصل ابن حجر العسقلاني في هذه المسألة في شرحه لصحيح البخاري مستعرضاً للآراء، والأدلة(ابن حجر العسقلاني، ١٩٦٠، ج٤، ص٩٣)

ثالثاً: احتمالات أخرى : وهناك أنواع أخرى من المحتملات التي ذكرها الخطابي في شرحه بنطاقٍ محدود جداً:

أ. احتمالات قرانية: وهي من أقل أنواع المحتملات الواقعة في ثاليا شرح الخطابي لسنن أبي داود مقارنةً بالنوع الأول والثاني، ومن أمثلة ذلك : ذكر أن في تفسير قوله تعالى {فلا صدق ولا صلی} [القيامة: ٣١] محتملين الأول: "أي لم يصدق ولم يصلى"(الخطابي، ١٩٣٢، ج٣، ص١٢٩) والثاني : " ويتحتمل أن يكون معناه الدعاء" (الخطابي، ١٩٣٢، ج٣، ص١٢٩)، وبالرجوع إلى التفاسير نجد أنَّ منهم من قال بالمحتمل الأول كالأخشن (الأخشن، ١٩٩٠، ج٢، ص٥٥٨) والطبرى (الطبرى، ٢٠٠١، ج٢٣، ص٥٥٢)، وغيرهما من المفسرين، ولم يقل أحد من المفسرين بالمحتمل الثاني، وتتجذر الاشارة إلى أنَّ السمرقندى ذكر معنى آخر محتمل مفاده تفسير الصلاة بالإسلام أي ولا أسلم (ابو ليث السمرقندى، ٢٠٠٣، ج٣، ص٥٢٣)

بـ. احتمالات خاصة بالنسخ: وهذا النوع من الاحتمالات النادرة في شرحة، ومثاله عند شرحة لحديث أبي داود الذي رواه بسنته عن سعيد بن المسيب عن رجل من الأنصار قال: {{ابن أبي السري من أصحاب النبي}}(ص) ولم يقل من الأنصار ثم اتفقوا يقال له بصرة، قال تزوجت امرأة بكرأ في سترها فدخلت عليها فإذا هي حبلى، فقال النبي}}(ص): لها الصداق بما استحلت من فرجها والولد عبد لك فإذا ولدت فاجلدوها أو قال فحدوها}}{{أبو داود، ٢٠٠٩، ٢١٣١}}.

إذ قال: "يحتمل أن يكون الحديث إن كان له أصل منسوباً والله أعلم" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ٣، ص ٢١٧)، فالخطابي في هذا المقام يرى أما الحديث ليس له أصل، أو له أصل لكن حمله على النسخ، وفي كلا الحالتين لا يعمل بالحديث.

وبالمحصلة يمكن القول قد تتوعد المحتملات عند الخطابي في شرحه لسنن أبي داود بشكل متبادر بين نوع وآخر، إلا إن طبيعة الكتاب المنشور قد فرض على الخطابي إيراد المحتملات الفقهية بشكل كبير مقارنةً بالأنواع الأخرى أم الاحتمالات السنديّة: لم يقف الباحث على احتمالات سنديّة في ثانياً تفسير الخطابي لسنن أبي داود.

المطلب الرابع: نماذج تطبيقية لشرح الخطابي بالاحتمالات في شرحه معالم السنن:  
لقد عقد هذا المطلب من أجل استعراض نماذج تطبيقية من شرح الخطابي تبرز كيفية فهم  
لالأحاديث بناءً على المعاني المحتملة، فضلاً عن تحليل تلك النماذج ومقارنتها بالشرح الحديثي  
الأخرى، على النحو التالي :

الانموذج الأول: عند شرحه لحديث أبي داود الذي رواه بسنده عن معلق بن أبي معلق الأسدى. قال: {{نهى رسول الله أن تستقبل القبلتين ببول أو غائط}} (أبو داود، ٢٠٠٩، ١٠) ، ذكر الخطابي معنيين محتملين هما: المحتمل الأول: "يحتمل أن يكون على معنى الاحترام لبيت المقدس إذ كان مرة قبلة لنا" (الخطابي، ١٩٣٢، ج١، ص١٧).

أما المحتمل الثاني: "يحتمل أن يكون ذلك من أجل استدبار الكعبة لأن من استقبل بيت المقدس بالمدينة فقد استدبر الكعبة" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ١، ص ١٧)، وقال بالمحتمل الأول عدد من الشرح كابن سيد الناس في شرحه (أبن سيد الناس، ١٩٨٩، ج ١، ص ٦٠٧)، وذكر العيني المحتملين مع الاستفاضة في مناقشة المسألة ثم ذهب إلى ترجيح المحتمل

الثاني (العینی، ١٩٩٩، ج ٢، ص ٢٧٨)، أما السیوطی لم یکتفی بذكر المحتملین بل اضاف لهما معنین محتملین احدهما النسخ والثاني حمله الحديث على النهي التزییه لا التحریمی (السیوطی، ٢٠١٢، ج ١، ص ٤٤)، أما العظیم آبادی قد اکتفی بنقل المعنین المحتملین عن الخطابی دون ترجیح (العظیم آبادی، ١٩٩٥، ج ١، ص ١٦)

الأنموذج الثاني: ففي ثایا شرحه لسنن ابی داود في باب زکاة السائمة عن النبی (ص) {ابن لبون ذکر} (ابو داود، ٢٠٠٩، ١٥٦٧)، حيث ذکر الخطابی أن في تقيید "ابن اللبون" بـ"ذکر" يحتمل وجهین هما:

الأول: يحتمل: "أن يكون توکیدا للتعريف وزيادة في البيان" (الخطابی، ١٩٣٢، ج ٢، ص ٢٤). أما الوجه الثاني يحتمل: "أن يكون ذلك على معنی التنبیه" (الخطابی، ١٩٣٢، ج ٢، ص ٢٤) وقد وفقه بذلك عدد من الشرح کابن الاثیر (ابن الاثیر، ٢٠٠٥، ج ٣، ص ١)، وابن رسلان (ابن رسلان، ٢٠١٦، ج ٧، ص ٤٦٤)، والعینی (العینی، ١٩٩٩، ج ٩، ص ٨) وقد أضاف بعض الشرح معنی محتمل آخر ألا هو أنه مجاز للإحتراز من الخنثی، وهذا ما قاله: القرطبی (القرطبی، ١٩٦٤، ج ٤، ص ٥٥٦) وابن الملقن (ابن الملقن، ٢٠٠٨، ج ١٠، ص ٣٧٣) ونقد ابن حجر المحتمل

الثالث وذكر أنَّه توهم غير صحيح (ابن حجر العسقلانی، ١٩٦٠، ج ١٢، ص ١٢)

الأنموذج الثالث: في مقام شرح الخطابی لحديث ابی داود الذي رواه بسنده عن ابی هریرة قال: {كان رسول الله إذا كان في سفر فأسرح يقول سمع سامع بحمد الله ونعمته وحسن بلائه علينا اللهم صاحبنا فأفضل علينا عائداً بالله من النار} (ابو داود، ٢٠٠٩، ٥٠٨٦). قال الخطابی أن معنی {عائداً بالله} الواردة في الحديث يحتمل وجهین: الأول "أن يريد أنا عائد بالله" (الخطابی، ١٩٣٢، ج ٤، ص ١٤٥) أما المعنی المحتمل الثاني: "أن يريد متعدداً بالله كما يقال مستجار بالله بوضع الفاعل مكان المفعول كقولهم سر کاتم وماء دافق بمعنى مدفوق ومسکوب" (الخطابی، ١٩٣٢، ج ٤، ص ١٤٥)، وقد وافقه عدد من الشرح کابن الاثیر الذي اکتفی بذلك المعنین المحتملین (ابن الاثیر، ١٩٦٩، ج ٤، ص ٢٨٩) وكذلك فعل كل من: التوریشتي (التوریشتي، ٢٠٠٨، ج ٢، ص ٥٦٦) والسیوطی (السیوطی، ٢٠١٢، ج ٣، ص ١٢٩٦).

الأنموذج الرابع: عند شرحه لحديث أبي داود الذي رواه بسنده عن أبي هيرة قال: {قال رسول الله (ص) إذا وقعت الفارة في السمن فإن كان جاماً فألقوها وما حولها وإن كان مائعاً فلا تقربوه} (أبو داود، ٢٠٠٩، ٣٨٤٢). يرى الخطابي أنَّ {لا تقربوه} يحتمل معنيين: الأول "لا تقربوه أكلاً وطعماً ولا يحرم الانتفاع به من غير الوجه استصباحاً وبيعاً من يستصبح به ويدهن به السفن ونحوها" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ٤، ص ٢٥٧)، أما الثاني "يحتمل أن يكون النهي في ذلك عاماً على الوجوه كلها" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ٤، ص ٢٥٧).

الأنموذج الرابع: في شرحه لما جاء في سنن أبي داود: عن المقدام بن معدى كربَ، عن رسول الله (ص) أنه قال: {ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ شَبَاعٌ على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلٍ فَاحْلُوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرَّمُوهُ، ألا لَا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ، وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ، وَلَا لَقْطَةٌ مُعَاهِدٌ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحْبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوْهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْرُوْهُ فَلَهُ أَنْ يُعَقِّبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهِهِ} (أبو داود، ٢٠٠٩، ٤٦٠٤) إذ بين الخطابي أنَّ معنى قوله {أوتيت الكتاب ومثله معه} يحتمل معنيين من التأويل: الأول "أنَّ يكون معناه أنه أُوتى من الوحي الباطن غير المتنو مثل ما أُعطي من الظاهر المتنو" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ٤، ص ٢٩٨)، أما المعنى الثاني الذي يرى الخطابي احتماله بقوله: "يحتمل أن يكون معناه أنه أُوتى الكتاب وحِيَا يَتَّى، وأُوتى من البيان أي أذن له أن يبيّن ما في الكتاب ويُعَمِّ ويُخَصُّ وأن يُزَيِّدَ عليه فَيُشَرِّعَ مَا لَيْسَ لَهُ فِي الْكِتَابِ ذَكْرٌ فَيُكَوِّنُ ذَكْرَهُ فِي وِجُوبِ الْحُكْمِ وَلِزُومِ الْعَلْمِ بِهِ كَالظَّاهِرِ الْمُتَنَوِّ مِنَ الْقُرْآنِ" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ٤، ص ٢٩٨)، ووافقه بذلك القرطبي (القرطبي، ١٩٦٤، ج ١، ص ٣٨)، والسيوطى.

(السيوطى، ٢٠١٢، ج ٣، ص ١٢٩٦) والسندي (السندي، ٢٠١٠، ج ٤، ص ٤١٠)

والعظيم آبادى (العظيم آبادى، ١٩٩٥، ج ١٢، ص ٢٣١) إذ اكتفى الشرح بنقل الاحتمالين دون زيادة، أو نقصان، أو ترجيح بينهما.

الأنموذج الخامس: عند شرح الخطابي لما رواه أبو داود بسنده عن عبادة بن الصامت قال: إِنَّا خَلَفَ النَّبِيِّ (ص) فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ فَتَقْلِيَتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ لِعَلَمَكُمْ تَقْرُؤُونَ خَلْفَ إِمَامَكُمْ قَلَّا

نعم هذَا يا رسول الله قال لا تفعوا إلَّا بفاتحة الكتاب فإنَّه لا صلة لمن لم يقرأ بها}} (ابو داود، ٢٠٠٩، ٨٢٣) ، أورد الخطبي في تفسيره لقوله: {لا تفعوا} معنيين محتملين : الأول: "يُحتمل أن يكون المراد به الهدى من القراءة وهو الجهر بها" (الخطابي، ١٩٣٢، ج ١، ص ٢٠٥).

الثاني: "ويُحتمل أن يكون أراد بالنهي ما زاد من القراءة على فاتحة الكتاب (الخطابي، ١٩٣٢، ج ١، ص ٢٠٥).

اختار ابن رسلان المحتمل الأول في شرحه لسنن إذ قال: "هذا مخصوص بالصلة التي يجهر فيها الإمام" (ابن رسلان، ٢٠١٦، ج ٤، ص ٥٦) ، أما العيني فقد ذكر المحتملين عن الخطابي وانقدهما كون المحتملين يمثلان مذهب الخطابي لا المراد من الحديث (العيني، ١٩٩٩، ج ٣، ص ٤٩٦).

**الأنموذج السادس:** عن ابن عمر أن رسول الله : (ص) {نهى عن الوصال قالوا فإنك تواصل قال إني لست كهيتكم إني أطعم وأسقى}} (ابو داود، ٢٠٠٩، ٢٣٦٠) يرى الخطابي أن في فهم قوله(ص) {إني لست كهيتكم إني أطعم وأسقى} معنيين محتملين الأول يحتمل المراد: أنه يعان على الصيام ويقوى عليه فيكون ذلك بمثابة الطعام والشراب. أما الثاني فيحتمل أن يكون النبي(ص) قد يؤتى بالحقيقة بالطعام، والشراب يطعمهما وذلك من خصوصياته<sup>٩</sup> التي خصه الله تعالى بها (الخطابي، ١٩٣٢، ج ٢، ص ١٠٧).

رجح ابن العطار المحتمل الأول. (ابن العطار، ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٨٨٧) العيني فقد قال بامكانية حمله على المعنيين وفصل القول في امكانية كل محتمل (العيني، ١٩٩٩، ج ١٠، ص ٣٠) فال الأولى حمل الحديث على المعنيين والله أعلم.

وبذلك اتضحت الصورة لدينا من خلال النماذج التطبيقية أن الخطابي قد أعتمد ذكر المحتملات لاسيما في بيانه الفقهية واللغوية بشكل كبير وبصورة موجزة بناء على امكانياته اللغوية والفقهية في استنباط الأحكام ومراجعة اللغة بلا، كذلك تبين سبقه في مضمون ذكر المحتملات فالشرح عيال عليه في نقل المحتملات.

## الخاتمة

إنَّ الشرح بالمعنى المحتمل ليس مجرد ظاهرة لغوية، أو وسيلة تفسيرية بل هو منهج أصيل في منظومة البناء الشرحي للحديث الشريف عند الخطابي.

عني الخطابي بالمحتمل في شرحه لسنن أبي داود إذ يرى الخطابي أنَّ التفسير بالمعنى المحتمل أولى من تركه، ويشترط فيه عدم مفارقة الاجماع فضلاً عن مخالفة المحتمل للأصل.

لقد تتوعد المحتملات عند الخطابي بين سندية، ومتنية ولغوية، وقرانية إذ غالب على شرحه التفسير بالمحتملات الفقهية ويعود ذلك لطبيعة الكتاب المشروح.

اعتمد الخطابي مرجعيات من مختلف المشارب في اثبات المحتملات إذ شرع بعض الاحيان في مناقشة المحتملات ونقدها وترجح بعضها على بعض.

إنَّ للخطابي أسبقية بذكر المحتملات إذ اعتمد الشراح محتملات الخطابي في شروحهم، فمنهم من اكتفى بنقلها، ومنهم من رجح بينها، ومنهم من أضاف عليها محتملات أخرى.

### المصادر:

١. ابن الأثير، ١٩٦٩، أبو السعادات المبارك ابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تح : عبد القادر الأرنؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون ،نشر : مكتبة الحلواني ،الطبعة الاولى.
٢. ابن الأثير، ٢٠٠٥، أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير، الشافعي في شرح مُسند الشافعي لابن الأثير، تح : أحمد بن سليمان ، نشر : مكتبة الرُّشد ،الرياض \_ السعودية ،الطبعة الاولى.
٣. ابن الجوزي، ١٩٨٨، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تح : علي حسين البواب ، نشر : دار الوطن - الرياض.
٤. ابن الساعي، ٢٠٠٩، علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن المَّاعِي، الدر الثمين في أسماء المصنفين، تح : أحمد شوقي بنبيين - محمد سعيد حنشي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس ، الطبعة: الأولى.

٥. ابن العطار، ٢٠٠٦، علي بن إبراهيم بن داود، ابن العطار، العدة في شرح العدة في أحاديث الأحكام، تح: نظام محمد صالح يعقوبي، نشر: دار البشائر، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى.
٦. ابن القيسراني، ١٨٦٥، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، الأنساب المتقدمة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، المحقق: دي يونج، طبعة: ليدن: بريل.
٧. ابن رجب، ٢٠٠٤، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، المسلمي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنفي، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تح: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، نشر : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية.
٨. ابن رسلان، ٢٠١٦، شهاب الدين أبو العباس بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي، شرح سنن أبي داود، نشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، **الطبعة: الأولى**.
٩. ابن سيد الناس، ١٩٨٩، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، فتح الدين، النفح الشذى في شرح جامع الترمذى، تحقيق: الدكتور أحمد معبود عبد الكريم ، دار العاصمة، الرياض - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى.
١٠. ابن فارس، ١٩٩٧، أحمد بن فارس بن زكريا القرزويني الرازي، أبو الحسين، الصاحبى في فقه اللغة العربية، تح: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى.
١١. أبو القاسم الطالقاني، ١٩٧٦، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المحيط في اللغة، دار المعرفة ، بيروت - لبنان
١٢. أبو داود، ٢٠٠٩، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، تح: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، نشر : دار الرسالة العالمية ، الطبعة الأولى.
١٣. أبو ليث السمرقندى، ٢٠٠٣، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندى، بحر العلوم، تح: عبد الله الغامدى، نشر: دار المدينة ، السعودية ، الطبعة الأولى.

٤. الاخش، ١٩٩٠، أبو الحسن المجاشعي بالولاء ، المعروف بالأخفش، معاني القرآن، تحرير: هدى محمود قراءة ، تحرير: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى.
٥. التوربشتى، ٢٠٠٨، فضل الله بن حسن شهاب الدين التوربشتى، الميسير في شرح مصابيح السنة، تحرير: عبد الحميد هنداوى نشر: مكتبة نزار مصطفى البازى ، الطبعة الثانية.
٦. الجرجانى، ١٩٨٣، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجانى، التعريفات، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى.
٧. حاجى خليفة، ١٩٩٠، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطينى المشهور باسم حاجى خليفة أو الحاج خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الناشر: مكتبة المثلثى - بغداد، الطبعة الأولى.
٨. الحموى، ١٩٩٣، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموى، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحرير: إحسان عباس، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى.
٩. الخطابى، ١٩٣٢، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستى الخطابى، معالم السنن، المطبعة العلمية - حلب ، الطبعة الأولى.
١٠. الخطابى، ١٩٨٢، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستى المعروف بالخطابى، غريب الحديث، تحرير: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، نشر: دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى.
١١. طه، ٢٠٠٨، د. طه سبتي إبراهيم، التوسيع في المعنى في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، اطروحة دكتوراه في كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد.
١٢. الذهبي، ١٩٩٨، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تذكرة الحفاظ، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، **الطبعة: الأولى**
١٣. السندي، ٢٠١٠، أبو الحسن السندي، فتح الودود في شرح سنن أبي داود، تحرير: محمد زكي الخولي ، نشر: مكتبة أصوات المنار المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى.

٤٢. السوطى، ٢٠١٢، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، مرقة الصعود إلى سنن أبي داود، تحرير: محمد شايب شريف نشر: دار ابن حزم ، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
٤٣. شاكر، ٢٠٠٩، شاكر محمود حسين، اتساع المعنى عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، رسالة ماجستير في كلية ابن رشد جامعة بغداد.
٤٤. الصالحي، ١٩٩٦، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادى الدمشقى الصالحي، طبقات علماء الحديث، تحرير: أكرم البوشى، إبراهيم الزبيق ، نشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، الطبعة: الثانية.
٤٥. الطبرى، ٢٠٠١، محمد بن جرير الطبرى، جامع البيان عن تأويل آى القرآن، تحرير: عبد الله التركى ، نشر : دار هجر ، السعودية ، الطبعة الأولى.
٤٦. العظيم آبادى، ١٩٩٥ ، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقى، العظيم آبادى، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح عللها ومشكلاته، نشر : دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية.
٤٧. العقلانى، ١٩٦٠، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلانى الشافعى، فتح البارى شرح صحيح البخارى، نشر : دار المعرفة - بيروت.
٤٨. العميدى، ٢٠١١ ، مقداد مسلم العميدى، الاحتمال النحوى في خطب الامام علي (ع) دراسة في شروح نهج البلاغة، رسالة ماجستير ، جامعة بابل - كلية التربية.
٤٩. العينى، ١٩٩٩ ، أبو محمد الحنفى بدر الدين العينى، شرح سنن أبي داود، تحرير: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري ، نشر : مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الثانية.
٥٠. العينى، ١٩٩٩ ، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، عمدة القارى شرح صحيح البخارى، نشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٥١. فاضل السامرائي، ٢٠١٧ ، فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، نشر : دار ابن كثير ،بيروت ،لبنان ، الطبعة الأولى.
٥٢. الفاكهانى، ٢٠١٠ ، أبو حفص عمر بن علي الفاكهانى، رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام ، تحرير: نور الدين طالبناشر : دار التوادر، دمشق - سوريا ، الطبعة الأولى.

٣٥. الفراهيدى، ١٩٨٨، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى البصري، العين، د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى.
٣٦. القرطبي، ١٩٩٦، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، المفہم لما أشكل من تلخیص كتاب مسلم، تھ: مھی الدین دیب دار الكلم الطیب ، دمشق - بیروت.
٣٧. القرطبي، ١٩٦٤، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تھ: أحمد البردوني، نشر : دار الكتب المصرية - القاهرة ، الطبعة الثانية.
٣٨. القنوجي، ٢٠٠٧، أبو الطیب محمد صدیق خان بن حسن بن علی ابن لطف الله الحسینی البخاری القنوجی، التاج المکلل من جواهر ما ثر الطراز الآخر والأول، نشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر الطبعة: الأولى.
٣٩. مريم الظفيري، ٢٠٠٢، مريم محمد صالح الظفيري، مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز في الأعلام والكتب والأراء والترجيحات، نشر : دار ابن حزم الطبعة الأولى.
٤٠. نشوان الحميري، ١٩٩٩، نشوان بن سعيد الحميري اليماني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشر: دار الفكر المعاصر (بیروت - لبنان)، و دار الفكر (دمشق - سوریة) الطبعة: الأولى.